الكونغرس الأمريكي والحرب في شمال كوردستان (١٩٩١-١٩٩٨)

د. بيار مصطفى سيف الدين
فاكلتي العلوم الانسانية، جامعة دهوك، أقليم كوردستان – العراق.
(تاريخ القبول بالنشر: 8 أيلول 2013)

ملخص البحث

يحاول هذا البحث رصد ومتابعة محاولات الكونغرس الامريكي اتخاذ توجه مخالف لسياسة الادارة الامريكية في تقديم الدعم العسكري، فضلا عن السياسي، لحليف الولايات المتحدة المقرب "تركيا" من منطلق المصلحة الامريكية دون الاخذ بنظر الاعتبار في امكانية استخدام تركيا ذلك الدعم في انتهاك قوانين الحروب او قمع حقوق الانسان وحرية التعبير في كوردستان. وتطرق البحث الى اهم المشرعين الامريكان الذين قادوا ذلك التوجه وهم نتائج جهودهم، فضلا عن بيان تاثير كل ذلك في العلاقات التركية–الامريكية عموما وبرامج الدعم العسكري خصوصاَ. ويغطي البحث الفترة ما بين (١٩٩١–١٩٩٨) حيث بدأت ضغوطات الكونغرس الفعلية لتقليل وخفض برامج الدعم والمساعدة العسكرية لتركيا في سنة ١٩٩١ كما ان تلك السنة سجلت احداثاً مهمة اثرت على مجمل توجهات السياسية المريكية متمثلة بسقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية وصعود القضية الكوردية في المحافل الدولية في مقابل اشتداد حدة الحرب الداخلية في جنوب كوردستان اما العام ١٩٩٨ فانه يشكل انتهاء برامج المنح والهبات الامريكية المقدمة لتركيا لاغراض عسكرية كما شهد ايضا اعلان زعيم حزب العمال الكوردستاني لوقف اطلاق النار من جديد في تركيا الامر الذي حظيّ باهتمام خاص من لدن بعض اعضاء الكونغرس الامريكي.

لقد اعتمد هذا البحث بشكل اساسي على الخطابات الرسمية والرسائل الشخصية لاعضاء الكونغرس الامريكي والخاصة بالقضايا الكوردية في تركيا، وعلى مجوعة من التقارير الصحفية الامريكية والتركية فضلاً عن بعض تقارير منظمة مراقبة حقوق الانسان Human Rights Watch وكتابات بعض الكتاب والمختصين.

مقدمة

بقى اهتمام الكونغرس الأمريكي، فيما يخص العلاقات التركية–الأمريكية، محصوراً لسنوات عديدة، في ملف الخلافات التركية–اليونانية حول قبرص والسيادة على بحر ايجه وجزرها والتي طالما كانت تخلق حرجاً وتوتراً للادارة الامريكية مع المسؤولين الأتراك[١]. ولكن مع نهاية الحرب الباردة، وتزايد نشاطات جماعات حقوق الإنسان والمؤسسات المختلفة والصحافيين في كتابة واصدار تقارير حول حالة حقوق الإنسان في مختلف انحاء العالم، فضلاً عن تقارير وزارة الخارجية الأمريكية السنوية والمتعلقة بوضع حقوق الانسان في معظم دول العالم، لم يكن من الصعب ملاحظة وتسجيل الانتهاكات الواسعة والمتزايدة لحقوق الإنسان في تركيا؛ دفع ذلك المشرعون الأمريكان ان يكونوا أكثر إدراكا واهتماماً بهذه الموضوعات في سياسات بلادهم الخارجية[٢]. وبتعاون مجموعات حقوق الانسان والمنظمات الإنسانية والمتحمسين لتقليص مستوى المساعدات لتركيا، دخلت قضية جديدة ومشكلة أخرى الى سجل العلاقات الأمريكية التركية وهي ربط مسالة "الدعم العسكري الامريكي لتركيا بانتهاكات الاخيرة الواسعة لقوانين الحرب وحقوق الانسان في البلاد عموما وكوردستان خصوصاً.

اولا: صراع الكونغرس مع البيت الأبيض على خفض برامج التسلح والدعم العسكري لتركيا.

ظهرت تأثيرات القضية الكُردية في تركيا على موقف الكونغرس من العلاقات الأمريكية–التركية بشكل مباشر في مجالين هامين، الأول متعلق ببرنامج المساعدات الأمريكية الى

تركيا. والثاني متعلق بصفقات الاسلحة الامريكية الضخمة الى تركيا.

رصدت صحيفة (الاخبار اليومية التركية– Turkish Daily News) في عددها الصادر بتاريخ ٤ آب ١٩٩٤ بروز اتجاه متنامي داخل الكونغرس الامريكي يعمل على قطع المساعدات عن تركيا ما لم تنسحب من قبرص وتعمل على تحسين وضع حقوق الانسان في تركيا[٣].

ان اول آثار ضغوطات الكونغرس الامريكي على العلاقات الامريكية–التركية انعكس بوضوح على المساعدات العسكرية الامريكية السنوية لتركيا. لقد انخفضت تلك المساعدات من (٥٠٠) مليون دولار في عام ١٩٩١ بشكل تدريجي لتنتهي نهائياً في العام ١٩٩٨[٤]. ففي السنة المالية ١٩٩٥ اقترحت إدارة كلنتون تخصيص ٤٠٥ مليون دولار كمنحة عسكرية لتركيا، لكن الكونغرس خفض المبلغ الى ٣٦٤،٥ مليون دولار[٥]. وبعد انتهاء وزارة الخارجية من اعداد التقرير الخاص عن استعمال الاسلحة الامريكية في الحرب في جنوب شرق البلاد وانتهاكات حقوق الإنسان وتقديمه الى الكونغرس في حزيران ١٩٩٥، قطع الكونغرس مجدداً ١٠% من المبلغ السالف ذكرهُ ليبلغ ٣٢٨،٠٥ مليون دولار. وفي السنة المالية ١٩٩٦ كانت الادارة الامريكية قد أقترحت مبلغ ٤٥٠ مليون دولار كمنحة عسكرية لتركيا، لكن الكونغرس خفض المبلغ الى ٣٢١ مليون دولار[٦].

كما شهدت القروض والمنح العسكرية الامريكية ومنح الدعم الاقتصادي الامريكية لتركيا انخفاضاً شديداً منذ سنة ١٩٩٦. إذ خفض الكونغرس المنح العسكرية السنوية الى ١٧٥ مليون دولار، وقروض المعونة الاقتصادية الى ٢٢ مليون دولار للعام ١٩٩٧[٧]. وبسبب تزايد انتقادات وضغوطات الكونغرس وقيوده على الادارة الأمريكية، لم تتسلم تركيا في العام ١٩٩٨ أموالاً، لا ضمن برامج المنح العسكرية السنوية، ولا من برامج القروض الاقتصادية، وتقرر منحها مبلغ ١,٥مليون دولار فقط لتمويل برامج التربية العسكرية الخارجية والبرامج التدريبية التى كانت معظمها تركز على نشر ثقافة حقوق الانسان بين القوات التركية[٨].

ولم يبقى ملف مبيعات الاسلحة الامريكية الى تركيا بمنأى عن المشاكل في هذه الفترة، اذ شهدت مبيعات الأسلحة الامريكية الى تركيا خلال الفترة من (١٩٩٤ . ١٩٩٧) أنخفاضاً كبيراً[٩]. ان أصداء انتقادات المسؤولين الاداريين الامريكين في العام ١٩٩٤، والتي رافقتها تقارير صحفية ودولية موثوقة عن أستخدام تركيا بشكل مكثف للاسلحة الأمريكية في مكافحة التمرد وحملات اخلاء القرى في جنوب شرق البلاد، ترددت في الكونغرس الامريكي الذي طلب من وزارة الخارجية إعداد تقرير حول استخدام تركيا للأسلحة الأمريكية ضد المدنين[١٠]. وقد أعتبر حينذاك البيان الأكثر حراجة وأهمية للحكومة الأمريكية[١١]. وكانت نتيجة التقرير الذي انجزتهُ وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة الدفاع في ١ حزيران ١٩٩٥، لجوء الكونغرس الى فرض قيود على مبيعات الاسلحة الامريكية الى تركيا وربط ذلك الملف المهم بـ "تحسن سجل حقوق الانسان" فيها، فضلاً عن تخفيض المنح العسكرية الامريكية الى تركيا، رغم ان ذلك التقرير شددّ في اكثر من فقرة على اهمية تركيا ومواقفها السابقة تجاه الولايات المتحدة.

منح وصول حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين اربكان الى الحكم في تركيا (١٩٩٦–١٩٩٧) هامشاً اكبر للكونكرس الامريكي في العمل على سَن قوانين في غير صالح تركيا وعلى رأسها تلك التي تُقيد تصدير الأسلحة الى تركيا. لقد وفرّ ذلك الأمر الأرضية المناسبة للوبيات اليونانية والارمنية القوية في واشنطن للعمل من اجل إصدار تشريعات معادية للمصالح التركية بحجة سوء سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان. وأوقف المشرعون الأمريكان في العام ١٩٩٦ صفقة بيع (١٠) مروحيات هجومية (سوبر كوبرا) الى تركيا رغم مصادقة وزارة الدفاع الأمريكية عليها[١٢]. وقد برّر الكونغرس ذلك بأن تلك المروحيات استخدمت "لنقل القوات التركية الى المناطق النائية حيث ارتكبت انتهاكات لحقوق الانسان ضد المدنيين" استناداً الى تقارير منظمة العفو الدولية[١٣]. وفي نفس العام اوقف السيناتور باول سربانس–Paul Sarbanes صفقة بيع ثلاث فرقاطات بحرية الى تركيا لأكثر من

سنتين[١٤]، رغم أنها كانت مدفوعة الثمن مسبقاً. وفي تشرين الثاني ١٩٩٦ قامت تركيا غاضبة، بالغاء صفقة شراء المروحيات العشر السالف ذكرها والبالغة قيمتها الاجمالية ١٥٠ مليون دولار بعد أن أخرها الكونغرس لاكثر من سنة بذريعة استخدامها في جنوب شرق تركيا ضد الكُرد[١٥]. وعلق مسؤول تركي، غاضباً، على قرار بلاده قائلاً "أن تركيا قد الغت الشراء لأنها لا تستطيع السماح بأن تكون متطلباتها العسكرية رهينة اللوبيات المعادية"[١٦]. وأحالت الحكومة التركية الصفقة الى شركة (فرانكو جيرمن يوروكوبتر Franco-German Euro copter)[١٧]. وبشكل عام ومنذ العام ١٩٩٦ اصبحت قيود الكونغرس الامريكى على انتقال الاسلحة الامريكية لتركيا واقع حال ووصفت قيودِ تلك بـ (حصار الاسلحة على تركيا)[١٨].

لم تثن ضغوطات شركات الاسلحة، التي رفعت طلباً في آذار ١٩٩٧ الى وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت برفع القيود عن صفقات الاسلحة الى تركيا، الكونغرس عن المضي قدماً في تقييد أنتقال الأسلحة والمنظومات العسكرية المتطورة الى تركيا[١٩]. لقد حاولت الادارة الامريكية حلّ الإشكالات والتعقيدات التي يضعها الكونغرس امام انتقال الاسلحة لتركيا عبر التأكيد على أهمية تركيا كحليف ستراتيجي للولايات المتحدة، وعبر تشجيع الاتراك على القيام بأصلاحات في مجال حقوق الانسان وأخذ التعهدات من القادة والمسؤولين الاتراك. وفي شباط ١٩٩٧ زار الجنرال جفيك بير-Cevik Bir واشنطن لبحث التعاون العسكري التركي-الامريكي، وطلب المزيد من الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية التركية في شمال العراق، ورغم أن الجنرال المذكور عدّ من المتحمسين للعلاقات مع الولايات المتحدة فأنه هددّ بأنه "سيجعل من قضية كلفة التدريب على الطائرات F16 مشكلة في حال عدم أظهار أمريكا المزيد من التعاون"[٢٠].

لم يأبه الكونغرس الامريكى لانتقادات وتهديدات الساسة والعسكريين الاتراك على حد سواء، ولم تثنى المشرعين الامريكان محاولات الأدارة في واشنطن، وخصوصاً وزارة الدفاع في التخفيف والتقليل من نتائج تقارير وزارة الخارجية السنوية حول ممارسات حقوق الإنسان في تركيا، لذلك طلبت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس مجدداً من وزارة الخارجية اعداد تقرير على غرار تقرير حزيران ١٩٩٥، اكتمل اعداده في مطلع تموز ١٩٩٧، حيث تسلمهُ الكونغرس[٢١]. لقد كانت حصيلة جهود الكونغرس لسنة ١٩٩٧ وضغوطات هيئات ومنظمات دولية ناشطة في مجال حقوق الانسان، ان تعهد يلماز رئيس الوزراء التركي خلال زيارتهِ واشنطن في كانون الاول ١٩٩٧ بأحترام الالتزامات التي قطعها للأدارة الامريكية والتي كانت تتمحور حول احترام حقوق الأنسان وإيجاد بدائل سلمية للمسألة الكُردية حسبما ذكرنا. وبضغوطات من الكونغرس تعهدت أدارة كلنتون بايقاف صفقه بيع مروحيات هجومية الى تركيا والتي تقدر قيمتها بـ ٣،٥ مليار دولار ما لم تلتزم تركيا بتعهدات يلماز السالف ذكرها. وتبع ذلك التحذير أتخاذ وزارة الخارجية الامريكية قراراً لم يسبق له مثيل عندما فرضت على تركيا عدم استخدام عربات نقل الجنود امريكية الصنع في احدى عشرة محافظة كوردية حيث ترتكب فيها قوات الامن والشرطة التركية انتهاكات جدية لحقوق الانسان[٢٢].

لقد اختلف بعض أعضاء الكونغرس بقوة مع سياسة الإدارة الأمريكية في تسليمها الأسلحة الامريكية الى تركيا. أن سنثيا ماك كيني Cynthia McKinney، عضوة الكونغرس عن ولاية جورجيا، رأت أن احترام حقوق الانسان والمعايير الديمقراطية يجب أن تكون ملزمة عند بيع الأسلحة او تقديم منح أمريكية الى دول مثل تركيا "إذا ما أرادوا [اي الأتراك] ان يصبحوا حلفاءنا ويتسلمون اسلحتنا". وقالت ماك كيني "أن اقل ما نتستطيع فعلهُ هو الاقتراح عليهم بأن لا يستخدموا السلاح ضد شعبهم"[٢٣].

قادّت ماك كيني على امتداد العام ١٩٩٧ الجهود في الكونغرس الامريكى لاستصدار مشروع (قانون السلوك- Code of Conduct)، لتقييد ابرام وتمويل صفقات الأسلحة الأمريكية الى تركيا، لكن ذلك اصطدم بمعارضة الإدارة الأمريكية، ولم يحظى بالأصوات اللازمة في مجلس الشيوخ الذي حفظهُ في لجنة المؤتمرات وبذلك لم يرّ النور[٢٤].

لكن ماك كيني عادت وقدمت مشروع القانون مجدداً في أيلول ١٩٩٨، حيث حظيّ بتأيد ٨٠ عضواً، ولكنهُ لم يُقرّ بسبب تأجيل الجلسة قبل التصويت[٢٥]، لتفادى احراج الإدارة الأمريكية أمام الأتراك. وكان الحل الوسط الذي حظي بموافقة غالبية أعضاء الكونغرس هو اتخاذ إجراء اقل شمولية وحزماً، وهو تعديل قدمهُ السناتور باتريك ليهى Patrick Leahy، وهو سيناتور ديمقراطي من فيرمونت Vermont. وكان الاجراء عبارة عن تعديل قانون المساعدة العسكرية الأمريكية لوحدات الامن الاجنبية[٢٦]. ومنع بموجب التعديل المذكور تزويد المعدات العسكرية للقوى الأمنية الاجنبية التي تنتهك حقوق الإنسان، ويشمل ذلك ايضاً تمويل برامج التدريب العسكري، حتى لو ثبت قيام فرد واحد من افراد تلك الوحدات بانتهاكات حقوق الانسان[٢٧]. اصبح التعديل المذكور العقبة الرئيسية أمام انهاء صفقة بيع ناقلات الجنود المدرعة الى تركيا في العام ١٩٩٩، ورغم ضغوطات الأدارة الأمريكية التى اصدرت اجازة تصديرها[٢٨]، فأن التعديل المذكور منع استخدام الولايات المتحدة لضمانات القروض الضرورية لاتمام الصفقة، تلك الضمانات التي كانت توصف بأنها غالباً ما تشكل "كسارة الصفقات"[٢٩].

ثانيا: شهادة ليلى زانا واحمد تورك امام الكونغرس في ايار ١٩٩٣

أن جانباً هاماً مما أشر أدراك الكونغرس والتفاتهِ الى المسألة الكُردية في تركيا ظهر في دعمهِ للحل السلمي السياسي للمسألة الكُردية في تركيا. لقد عمل الكونغرس في اكثر من جانب على حمل تركيا على انهاء سوء تعاملها مع مواطنيها الكُرد والنظر الى مطالبهم وفق اعتبارات حقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية. ان استضافة الكونغرس لشخصيات كوردية ودعوتهم الى الكونغرس شكل اهمية استثنائية وتأثيراً مباشراً في فهم وإدراك اعضاء الكونغرس لجوهر وحجم المسألة الكُردية في تركيا. لقد وجه الكونغرس دعوة الى كل من ليلى زانا واحمد تورك، وهما نائبان في البرلمان التركي عن حزب العمل الشعبي، للشهادة امام لجنة هلسنكي في الكونغرس الأمريكى. وقدم الاثنان في ١٧ أيار ١٩٩٣شهادتهما على شكل تصريح امام أعضاء الكونغرس. وقد أُستهل بسردّ لمأساة الكُرد في تركيا بعد عرض لتاريخهم العريق في المنطقة. ثم حرمانهم من حقوقهم في تركيا وإخضاعهم لسياسة الصهر في القومية التركية، وتحدثوا عن حكم العسكر في جنوب شرق تركيا، ونظام حراس القرى، وايجاد تنظيم اصولى أسلامي هو حزب الكونترا (Hizbi Kontra)، ويقصدون بذلك (حزب الله التركي) واشراف عناصر المخابرات التركية MIT عليه، واطلاق يده في قتل القوى العلمانية والديمقراطية في الحركة الكُردية. وتطرق النائبان ايضاً الى سياسة التدمير المنهجى للقرى والمدن الكُردية التي تتبعها الحكومة التركية في المناطق الكُردية بزعم محاربة حزب العمال الكُردستانى. وقد اكد التصريح على أن " الصراع ليس بين الشعبين الكُردى و التركي، بل بين الكُرد وحكومة تركيا الفاسدة" وأن "الصراع هو في جوهره ازمة الديمقراطية التركية لحرمانها ٢٠ مليون كوردى من حقوقهم"، كما تضمن ثمانية مقترحات فيه لتحقيق السلام وأقامة صرح الاخوة بين الكُرد والاتراك، وكان أبرزها وجوب الاعتراف بالهوية الكُردية، ومنح الكُرد جميع الحقوق الثقافية، ومنح الاحزاب السياسية الكُردية الشرعية القانونية والدستورية بصورة كاملة ونزع سلاح تشكيلات حراس القرى وحلها... [٣٠].

لم تكن تلك المرة الوحيدة التي تمت فيها دعوة اطراف كوردية من تركيا الى الكونغرس. لقد استقبل ١٣ عضواً من الكونغرس الامريكى كل من رمزى كارتال Remzi Kartal وجورج آريو George Aryo، بصفتهما نائبين عن البرلمان الكُردي في المنفى، والمقرب من حزب العمال الكُردستاني. ووجه اعضاء الكونغرس هؤلاء في ٦ تشرين الاول ١٩٩٥ رسالة الى الرئيس كلنتون، استهلوها بمقدمة عن القضية الكُردية التي وصفوها بأنها "واحدة من القضايا المزمنة التي تربك صانعي القرار". وذكروا في الرسالة بأن أثنين من البرلمانين الكُرد، (يقصدون ليلى زانا واحمد تورك) قد عرضا امام الكونغرس جوانب من الوضع الحالي للكورد في تركيا، وبأن السيد كارتال والذي سبق أن كان نائباً منتخباً في البرلمان

التركي عن مدينة وان في تشرين الاول ١٩٩١، قد اجبر على الذهاب الى المنفى لاتهامهِ من قبل الحكومة التركية بالخيانة ورفع الحصانة عنه، لانه طالب بحل سلمي للقضية الكُردية. اما النائب الآخر آريو، وهو آشوري من اهالي كوردستان، فقد اجبر هو الآخر على ترك تركيا لانه طالب السلطات هناك بالكف عن سياسة عدم التسامح مع المتطلبات الدينية والثقافية للآشورين في تركيا. وورد في جانب من الرسالة بأن الاثنين "يمثلان قادة لجماعتين وهم الآن جزء من البرلمان الكُردي في المنفى المشكل حديثاً". وطالبت الرسالة كلنتون بضرورة الاعتراف بذلك البرلمان الكُردي، لانه "هيئة منتخبة تمثل حوالى مليون كوردى يعيشون في المنفى في اوربا" ولانه "هيئه تسعئ الى حلّ الصراع مع الاتراك بوسائل سلمية" و "إذا تم تشجيع الحوار بين نواب هذا البرلمان في المنفي وبين الحكومة التركية من جانب حكومة الولايات المتحدة، ودعم من المجتمع الدولي، فأن من المحتمل أن يؤدى ذلك الى تحقيق السلم في المنطقة". واختتمت الرسالة بالتماس الموقعون عليها من الرئيس كلنتون الاستجابة لندائهم وذكروا بأنهم "سيقدرون استجابتك بخصوص نواياك للعمل مع البرلمان الكُردي في المنفي لدفع قضية السلام في تركيا الى الأمام"[٣١].

وفي شباط ١٩٩٦ بعث رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي كريستوفر سميث Christopher Smith والسناتور ستيني هوبر Stini Hoyer برسالة الى رئيس مجلس التعاون الاوروبى فرانسوا رايان من اجل "فتح مكتب للعلاقات والتعاون في شمال كوردستان"، وطالبوا في الرسالة بالمساعدة على "وقف القتال وايجاد حل سلمي للقضية الكُردية"، وارسال وفد من برلمانيين أوروبيين الى تركيا من اجل الاطلاع عن كثب على الوضع[٣٢].

ثالثا: مشروع قرار (٢٥ كانون الثاني ١٩٩٦) حول الحرب في "جنوب شرق تركيا".

في خطوة غير مسبوقة وجريئة، ترجم الكونغرس تفهمهُ للمسألة الكُردية بموافقة مجلس النواب على مشروع قرار في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٦، قرأه نائب نيوجيرسي سميث Smith بالنيابة عنه وعن النائب هوير Hoyer، خلال الجلسة الثانية من الدوره ١٠٤ للكونكرس، وبعد أن حظي القرار بموافقة مجلس النواب أحيل الى لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس[٣٣]. لقد أُستهل القرار بعرض المآسي والخسائر البشرية الكبيرة الناجمة عن الصراع بين الحكومة التركية والمقاتلين الكُرد منذ بدء الحرب المستمرة منذ ١٩٨٤ في جنوب شرق تركيا، وما نجم عنها من خسائر بشرية كبيرة وتهجير ٣ ملايين مدني وتدمير اكثر من ٦٥٠ قرية كوردية. واشار القرار الى القوانين التركية التي تقيّد وتجرم حرية التعبير والى سجن الصحفيين والاكاديمين او ناشطي حقوق الانسان. وتطرق القرار ايضاً الى طردّ النواب الكُرد من البرلمان ونفيهم بسبب آرائهم السياسية، والى حرمان المواطنين الكُرد من حقوقهم الاساسية مثل حق التعلم باللغة الام وحرية المشاركة في الحياة السياسية والنشر باللغة الكُردية. وتضمن القرار أيضاً تنبيه تركيا وتذكيرها بأنها عضوة في الناتو، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وشريك استراتيجي للولايات المتحدة، وهي التي وقعت مواثيق واتفاقيات حقوق الانسان الصادرة عن الامم المتحدة وميثاق جنيف لحقوق الانسان ١٩٤٨ وتشريعات هلسنكي، وبأن المصالح الاستراتيجية الطويلة الامد للولايات المتحدة الامريكية معرضه للخطر بسبب الصراع المستمر في تركيا، و"بأن الحل العسكري للمسألة الكُردية غير ممكن في تركيا" بل أن "حلاً غير قائم على العنف هو الوحيد الذي سيجلب السلم والاستقرار والديقراطية الكاملة الرخاء لتركيا" وهو حل "يجب ان نسعي اليه وينفذ في اطار جمهورية تركيا"[٣٤]. ودعى القرار الحكومة الامريكية الى تنفيذ عدد من التوصيات، على شكل (٧) نقاط، تحدث الاول عن الطلب من الحكومة التركية بأن تطلق فوراً جميع السجناء السياسين ورفع القيود عن حرية التعبير "لكي يتمكن المواطنون الاتراك وبضمنهم الكُرد التمتع بالحقوق السياسية والثقافية كما في كل الدول الديمقراطية". كما يدعوا القرار حزب العمال الكُردستاني الى وقف اطلاق النار والى التصريح بقبولهِ حلاً ديمقراطيا ضمن وحدة الاراضي التركية، وتم الطُلب من الحكومة التركية ايضاً اعلان وقف اطلاق النار[٣٥]. أن ابرز

النقاط الواردة ضمن توصيات الكونغرس هي النقطة السادسة والتي كانت عبارة عن المطالب التي سبق وأن قدمها كل من ليلى زانا واحمد تورك الى حكومة الولايات المتحدة اثناء شهادتهما امام الكونغرس الامريكي في ١٧ أيار ١٩٩٥، والتي تمحورت حول منح الكُرد كامل حقوقهم الثقافية والسياسية والاجتماعية[٣٦]. واختتم القرار بالدعوة الى التوصل الى آلية استشارية لنزع فتيل مصادر النزاع واقتراح الاستراتيجيات لحل الازمة المالية في جنوب شرق تركيا. والى الزام الرئيس كلنتون بتوفير المساعدة الفنية لتنفيذ الفقرات والنقاط السالف ذكرها[٣٧].

رابعاً: موقف الكونغرس دعوات السلام الكوردية ومعتقلي الرأي وحرية التعبير في تركيا.

ان جانباً اخر من اهتمام بعض اعضاء الكونغرس بالقضية الكُردية في تركيا كان ذهاب بعضهم الى مطالبة الادارة الامريكية بالضغط على تركيا حتى تستجيب لدعوات السلام التى كان اوجلان وحزبه يطلقانها. لقد وجه ١٥ عضواً من الكونغرس الامريكي في ٢٥ آذار ١٩٩٦ خطاباً الى الرئيس بيل كلنتون يطالبونهُ بالالتفات الى دعوة وقف اطلاق النار التي اطلقها حزب العمال الكُردستاني في ١٥ كانون الاول ١٩٩٥، وقد خاطب هؤلاء الرئيس الامريكي كلنتون قائلين "في خطابك عن حالة الاتحاد Union Address يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٦ قلت: نحن نستطيع، بل يجب، أن نكون أفضل صانعي سلام في العالم. اننا نكتب اليك طالبين المساعدة على احلال بركة السلم على الكُرد الذين يناضلون ضد قمع قاسي في جنوب شرق تركيا"[٣٨]. وتطرق الخطاب ايضاً الى دور استخدام تركيا للاسلحة الامريكية في تفاقم الكارثة، وكتبوا "بأننا نلح عليك، يا سيادة الرئيس، أيقاف تزويد تركيا بالسلاح طالما هي مستمرة في سوء معاملتها للكورد، كما نطلب منك بذل مساعيك الحسنة –لدى هذين الشعبين– لتسوية خلافاتهما. نحن نطلب منك يا سيادة الرئيس استغلال لحظة الامل لانها تتفق أيضاً مع رؤيتك بخصوص عالمٍ حرٍ خال من الصراعات الشاملة"[٣٩].

وفي ٩ تشرين الاول ١٩٩٨ خاطب احد اعضاء مجلس النواب الامريكي زملائهِ في الكونغرس قائلاً "انني اقف اليوم للتعبير عن دعمي لوقف اطلاق النار الذي اعلنهُ عبد الله اوجلان من جانب واحد اثناء مشاركتهِ في بث حيّ من تلفزيون Med والذي ذكر فيه بأنهُ سيأمر مقاتليه بوقف كل العمليات القتالية ابتداءً من الاول أيلول وحتى أشعار اخر". وبأن "تلك فرصة هامة لاولئك الذين يتبنون السلم ويدافعون عن حقوق الانسان وانصار التجارة مع الدول النفطية المحيطة بالمنطقة المتفجرة التي تسمى كوردستان". واصفاً حالة الكُرد في تركيا قائلاً "اننا نشهد مأساة تاريخية" وبأنه "حان الوقت لاحداث تغيير جريء في سياستنا القديمة التي تثق بتركيا وتعطيها صكاً مفتوحاً لتفعل ما تشاء بأقليتها الكُردية...". ولان "عرض اوجلان حول وقف اطلاق النار الآن يمكن أن يجلب السلم الى هذه المنطقة المضطربة ويفتح الطريق امام تعايش الكُرد والأتراك ... يجب أن نعبر عن اتفاقنا مع السيد اوجلان في وجوب اتباع طريقة متحضرة بدلاً من سيل الدماء والمعاناة هذه. أن هذه مسؤوليتنا بوصفنا القوة العظمى الوحيدة في العالم. لقد ساعدنا على عقد اتفاقية الجمعة الطيبة[٤٠]، ومحادثات دايتون، والاتفاقيات الاسرائيليه–الفلسطينية. ويجب ان نفعل شيئاً لايقل عن ذلك للكورد"[٤١].

واثنى عضو الكونغرس بوب فلنر Bob Filner، في رسالة بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الكُردستاني في بروكسل بحضور ١٥٠ ممثل عن كورد تركيا والعراق وسوريا وايران، على دعوة اوجلان لحل سلمي للمسألة الكُردية، بعد اعتقالهِ. وذكر في جانب من رسالتهِ "أن من غير اللائق لقوة عظمى (اي الولايات المتحدة الامريكية) ان تدعم دكتاتوريات تتنكر بزي الديمقراطيات. ان الذين يسجنون نواباً منتخبين مثل ليلى زانا في تركيا بسبب شهادتها امام احدى لجان هذا الكونغرس لايجب ان يحظوا بدعمنا ويستمتعوا به. أن زعماء مثل اوجلان، رغم ماضيه العنيف، مايزالون يعدون بالسلم والوفاق بين الكُرد وجيرانهم"[٤٢].

ان التحركات التي قام بها بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي بشكل منفرد او جماعي عبر إبداء التعاطف والتفهم تجاه القضايا الكُردية في تركيا اثار في مرات عديدة استياء وعدم تفهم تركيا، وكانت تؤثر في بعض الأحيان على علاقاتهما الوثيقة.

وكان من بين أبرز القضايا التي أثارت الكثير من الساسة الأتراك، ردّود الأفعال الصادرة من بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي حيال سجن ليلى زانا ورفاقها بعد تجريدهم من حصانتهم النيابية. لقد وجه ٤٣ نائباً و ١٦ سيناتوراً امريكياً رسالة الى رئيسه الوزراء التركية تانسو جيلر في تشرين الأول ١٩٩٤، أعربوا فيها عن القلق العميق تجاه محاكمه نواب كورد، مشككين في الرسالة في مصداقية تركيا والتزاماتها تجاه حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية. وذكروا في جانب من الرسالة "أننا نعتقد أن المسألة الكُردية، التي تواجهها بلادكم والتي تتزايد إمكانيات تفجرها، تستدعي إيجاد حل لها عبر الوسائل الديمقراطية والحوار"(٤٣).

وفي ذات السياق وجه عضو الكونغرس عن ولاية نيو جيرسى فرانك بالون Frank Pallone كلمة الى مجلس النواب الأمريكي في الأول من أيار ١٩٩٧ بدأها بجملة "أطلقوا سراح ليلى زانا Free-Leyla Zana". واستهل بالون كلمته بالحديث عن أوضاع كوردستان تركيا، حيث تنتهك فيها حقوق الانسان على نطاق واسع، ثم دعى زملائهُ الى المساعدة في اطلاق سراح ليلى زانا بعد ان استعرض جانبا من حياتها واسباب اعتقالها(٤٤). كما اعلن عضو الكونغرس بوب فلر Bob Filner في خطاب القاهُ امام تجمع نظمتهُ شبكة المعلومات الكُردية الامريكية- Kurdish Information Network والمركز الثقافي الكُردي- The Kurdish Cultural Center والمؤتمر القومي الكُردي- The Kurdish National Congress في ٢٣ آب ١٩٩٧ في سان دييغو بكاليفورنيا، بأنه وبالاشتراك مع ١١٨ من زملائهُ من اعضاء الكونغرس قد وجهوا رسالة موقعة الى الرئيس كلنتون ليعمل من اجل اطلاق سراح فوري وغير مشروط لليلى زانا. واعلن في جانب من كلمتهِ "ان العمل الملهم لليلى زانا وآلاف آخرين سيضع يوماً ما حداً للقمع التركي" و"بأن الكثير من اعضاء الكونغرس يقفون مع ليلى زانا والشعب الكُردي اكثر من اي وقت مضى. ولا شك ان الكونغرس الامريكى يصبح اكثر إدراكا واكثر تعاطفاً أزاء مأزق الشعب الكُردي. من المؤكد ان تقدماً قد تحقق، وبسبب نشاطكم المعبّر فإن كل العالم يدرك القمع الذي يواجه الكُرد في تركيا، وسوف لن يمضي وقت طويل جداً قبل ان تشرق إشعاعات النور مرة أخرى على الأرض المعروفة باسم كوردستان"(٤٥). ثم اشار عضو الكونغرس فرانك بالون الى ليلى زانا بأنها "احدى ضحايا القسوة التركية والسياسة اللا عقلانية المعادية للكورد" واعلن بأن "اغلبية اعضاء مجلس النواب الامريكى سينضمون الى البرلمان الاوربى في الدفاع عن تلك المرآة الشجاعة، التي هي برلمانية ايضاً ومنتخبة، واهدافها هي الاعتراف بالهوية الكُردية وحرية التحدث والكتابة باللغة الكُردية ومنح الكُرد الحقوق الثقافية والحقوق الدستورية لكل الاحزاب السياسية الكُردية..."(٤٦).

وفي مؤشر على ازدياد اهتمام الكونغرس الامريكى عموماً بقضية ليلى زانا، وجه ١٥٣ عضواً من اعضاء الكونغرس الامريكى في ٣ تشرين الاول ١٩٩٧ رسالة الى الرئيس كلنتون، تحدثوا فيها عن "الحالة المأساوية، لليلى زانا واعتقالها من قبل السلطات التركية في ٢ آذار ١٩٩٤ والحكم عليها بالسجن مدة ١٥ سنه لممارستها حقها في حرية الكلام في الدفاع عن حقوق الشعب الكُردي، وبسبب احد التهم الاخرى المتعلقه بقدومها الى واشنطن وظهورها امام لجنة هلسنكي في الكونغرس الامريكى. وطلبت الرسالة من الرئيس الامريكى ممارسة الحدّ الأقصى من ضغوطاته على السلطات التركية من اجل اطلاق سراح فوري وغير مشروط لزانا "لكي نرحب بها مرة أخرى بقدومها الى شواطئنا"(٤٧). وشبهت عضوة الكونغرس اليزابيث فيورس-Elizabeth Furse، وهي احدى الموقعين على الرسالة المذكورة، حالة ليلى زانا ورفاقها بحالة نيلسون مانديلا، عندما تحدثت أمام مجلس النواب في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٧ قائلة "انني سمعت اناساً يقولون ان هؤلاء أرهابيين (تقصد ليلى زانا ورفاقها في سجون

تركيا)، وانا اذكر حين وصف نيلسون مانديلا بأنه (ارهابي). ان الارهابي هو ايضاً مقاتل من اجل الحرية. أن هؤلاء يبحثون عن الحرية لشعوبهم"[٤٨]. وجاءت نفس العضوة في ٩ تشرين الاول ١٩٩٨ لتذّكر إدارة كلنتون مجدداً بوضع ليلى زانا واعتبرت قيام محكمة تركية باصدار حكم اضافي بالسجن لسنتين اضافيتين على ليلى زانا التي تمضي اصلاً عقوبة في السجن امدها ١٥ عاماً بأنه "يشكل خرقاً فاضحاً لحرية التعبير واهانة لمؤيديها في العالم". وبأن "الحكومة التركية تخاف من ليلى زانا وهي تعتقد بأنها تستطيع سجنها للأبد. ان تلك قصة الذين سجنوا نيلسون مانديلا. أن الليالي الطوال تزّف لفجر مشع"[٤٩].

ورأى عضو الكونغرس الامريكي جون أدوار پورتر- Jon Edward Porter في منح ليلى زانا جائزة نوبل لسلام إجراءاً داعماً للحوار والسلم، وجاء في الرسالة التي وجها الى لجنة جائزة نوبل للسلام في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٨، والتي رشح فيها ليلى زانا لنيلها، "ان منح ليلى زانا جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٧ سيكون عملاً يؤسس لبدء حوار يمكن ان يؤدى الى السلم. ان مثل تلك الجائزة ستكون رمزاً للأمل والسلم في المنطقة... أن مثل هذا العمل الشجاع من اللجنة سيعمل على إشعال شمعة في جزء طالما بقي مظلماً من العالم. وأمل بأنكم تتفقون بأن مثل هذا الضوء ضروري لإنهاء بؤس الكُرد الطويل"[٥٠].

هناك مسالة أخرى تدخل فيها الكونغرس وسعت من الخلافات الامريكية التركية، عندما قررت المحكمة العليا الأمريكية عدم طردّ الناشط الكُردي كاني غُلام Kani Xulam، رئيس مكتب حزب العمال الكُردستاني من واشنطن، حسبما كانت تأمل تركيا، وفرضت عليه بدلاً من ذلك بأربعمائة ساعة حبس مع وقف التنفيذ بتهمة حيازة جواز سفر مزور[٥١]. لقد جاءت نتيجة المحكمة مخيبة للآمال تركيا[٥٢]. وكان وراء ذلك الحكم المخفف رسالة موقعة من ٢٠ عضواً في الكونغرس الامريكي موجهة الى رئيس دائرة الهجرة في لوس انجلوس ريتشارد روجرز Richard Rogers، تطالبهُ بإيقاف إجراءات قد تؤدى الى ترحيله الى تركيا، وأشاروا الى حالات القتل والخطف والتعذيب المنتشرة في تركيا، وعبروا عن تأييدهم لطلب غُلام بمنحه اللجوء السياسي لأنهم رأوا في عودته الى تركيا "خطراً شديداً. كونه كان منتقداً لسياستها تجاه الكُرد، وأن الذين انتقدوا الوضع سجنوا وعانوا من التعذيب ونحن نعتقد أن السيد غُلام يمكن أن ينتظرهُ اضطهاداً ماثلاً. نحن نلحّ أن تأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار لمنح السيد غلام اللجوء السياسي"[٥٣].

لم تكن مواقف الكونغرس المؤيدة لقضايا حقوق الإنسان في تركيا والمتعلقة اغلبها بالكُرد، مبدئية في حالات كثيرة بل كانت قي كثير من الأحيان تخضع لمصالح آنية وحسابات قابلة للمساومة. فمثلاً عندما أرادت تركيا شراء ٥٠ طائرة مروحية من نوع بلاك هوك، قام الكونغرس بالاعتراض على الصفقة التي بلغت قيمتها ٤٦٠ مليون دولار بسبب انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان. وكان السناتور كريس دود Chris Dodd من ولاية كونكتيكت- Connecticut، من ابرز المساندين لتمرير الصفقة كونه ينتمي الى نفس الولاية التي تصنّع ذلك النوع من المروحيات. الغريب في الأمر ان كريس دوود كان من ابرز المهتمين بتحسين موضوع حقوق الإنسان في السلفادور واشترط للموافقة على تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية الى السلفادور ان تقوم الأخيرة بخطوات ملموسة في تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. غير انه وافق على تغيير موقفه في مقابل ان يوافق الجمهوريون في الكونغرس على بيع تركيا مروحيات بلاك هوك. والمثير للسخرية في الامر ان التصويت بشان بيع تلك المروحيات الى تركيا جرى في نفس اليوم الذي درب فيه الأمريكان وحدة من الجيش السلفادوري ذبحت ستة من الرهبان المسيحيين واثنين من العمال في سان سلفادور[٥٤].

خامساً: تأثير ضغوطات المشرعين الأمريكان على العلاقات مع تركيا.

لقد اثارت انتقادات الكونغرس الامريكي الكثير من الغضب وعدم الرِّضا لدى الحكومة التركية التي كانت ترجع

الانتقادات الأمريكية، عبر دبلوماسييها وصحافتها، الى "التأثيرات الغريبة للوبيات الشريرة"، القادمة اساساً من تحالف المصلحة بين اللوبيين اليوناني والارمني الذي يتكون من اليونانيين والأرمن الأمريكان، ومن مجاميع حقوق الإنسان وحلفائهم داخل الكونغرس، بل كانوا يشيرون الى وجود "لوبي كوردي انفصالي"[٥٥].

وفي تحرك للتعويض عن فشل محاولات إيجاد لوبي تركي-امريكي منافس للوبيات اليونانية والارمنية "المعادية" للمصالح التركية داخل الكونغرس، وجدَ الاتراك في المنظمات اليهودية-الامريكية خير تعويض عن غياب لوبي تركي مساند. وبالرغم من ان تلك الفكرة تعود الى الرئيس اوزال عندما حاول تحقيق ذلك بدعمه اقامة جمعية تركية-يهودية صغيرة في واشنطن في الثمانينات من القرن العشرين، الا ان ذلك لم يتحقق الا بعد منتصف التسعينات من القرن العشرين وتحديداً بعد قيام التحالف التركي-الإسرائيلي عام ١٩٩٦. لقد دعمت اللوبيات اليهودية-الامريكية انقرة بقوة عند مناقشة وتمرير صفقات الأسلحة الامريكية الى تركيا والتخفيف من اثار سجل تركيا السيئ في مجال حقوق الانسان[٥٦].

وخلال زيارة رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز الى الولايات المتحدة في كانون الاول ١٩٩٧، اصطحب معه زيفي قمحي، المسؤول اليهودي في وزارة الخارجية التركية، الذي تمكن من ترتيب لقاءات لرئيس الوزراء التركي بشخصيات يهودية مؤثرة في نيويورك، ابرزها كان اللقاء الذي جمع يلماز بمجموعة اللوبي اليهودي-الامريكي، حيث شارك قمحي في اللقاء الذي حظره، فضلاً عن الجانبين اليهودى والتركي، كل من وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وريتشارد هولبروك احد مساعدي أولبرايت. وبفضل جهود اللوبي اليهودي الأمريكي اعلن يلماز في نهاية زيارته الى واشنطن، بان مباحثات التعاون المنشود بخصوص صواريخ Arrow وصفقة تجديد طائرات F-15، اللتين واجهتا مشاكل وعوائق، قد وصلت الى نهاية مرضية ومرحب بها[٥٧].

مهما يكن من امر فان الانتقادات الامريكية للسياسة التركية، سواء تلك التي جاءت من الادارة الامريكية او تلك التي جاءت من الكونغرس الامريكي، لم تكن مرّدها "اللوبيات المعادية" للمصالح التركية في واشنطن فقط، كما كانت تدعى الأوساط الرسمية التركية ووسائل الاعلام التركية احياناً، اذ ان الكثير من الانتقادات الموجهة الى سياسة تركيا تجاه الكُرد والدعوات الى تغيير تلك السياسة، كانت تاتي من داخل تركيا من احزاب المعارضة الكبيرة ومن اوساط اخرى مختلفة من المجتمع التركي. فمثلاً علق اردال اينونو، زعيم المعارضة في المجلس الوطني التركي الكبير، على سياسات اوزال ورئيس حكوته يلدرم اقبولوت الداخلية بما فيها تلك المتعلقة بمنطقة جنوب شرق الأناضول، في نيسان ١٩٩٠، قائلاً: "انني كزعيم للمعارضة ارفض بشدة إجبار المواطنين على ترك ديارهم وتهجيرهم الى مناطق أخرى مهما كانت الأسباب والحجج. كما انا ضد كافة القرارات التي تكبل الصحافة وتضع القيود على حرية الفكر في تركيا. اما محاربة الإرهاب فيجب ان يكون كما هو في البلدان الأوربية بالوسائل الديمقراطية، لان المواطن المتضرر من الإرهاب ينتظر من الدولة ان تحقق له الأمن والاستقرار والطمأنينة، لا ان تقوم الدولة بتشريده وتهجيره"[٥٨]. وانتقد اينونو، في مناسبة اخرى بعد جولة له الى منطقة جنوب شرق الاناضول في ايار ١٩٩٠، بشدة سياسات الرئيس اوزال والحكومة التركية في التعامل مع الكُرد التي "تنظر الى كل حركة من حركات الناس بعين الشك والريبة وتقوم بمعاملة الناس كمتهمين ومجرمين مما ادى ذلك الى نوع من الياس والقنوط في المنطقة اضافة الى ان الاهالي متذمرون جداً من الاعمال غير المسؤولة لمحافظي القرى [يقصد حراس القرى] وانتهاكاتهم وتصرفاتهم الكيفية التي تزيد الطين بلة في هذه المنطقة البائسة من بلادنا والتي يشعر فيها المواطنون بانهم اصبحوا اشخاصاً غير مرغوب فيهم ولذلك يراد وضعهم على هامش الحياة في المنطقة ودفعهم الى الاغتراب ومن ثم الى حمل السلاح دفاعاً عن ادميتهم وحقهم في الحياة" واضاف ان حكومة حزب الوطن الام هي المسؤلة عن كل ما يجري في منطقة جنوب شرق الاناضول "ففي الوقت الذي تهب فيه نسائم الحرية وتحقق الديمقراطية انتصارات كبيرة في مختلف ارجاء العالم نجد الحكومة القائمة في

تركيا تحاول دفع ادواتها في المنطقة لاجراء السلطة وفق مقاييس القرون الوسطى. انه من الطبيعي ان تقوم قوات الأمن باستعمال السلاح في بلد قد فقدت فيه العديد من المفاهيم والمبادئ معانيها الحقيقية"[٥٩]. اما سليمان ديميريل، زعيم حزب الطريق القويم، فعلق على سياسات الرئيس اوزال وحكومته تجاه الكُرد في مطلع التسعينات من القرن العشرين قائلاً: "إننا نريد ان نساعد المواطنين ونحقق لهم الأمن والاستقرار لا ان نقف ضدهم ونعاديهم ونخل بأمنهم واستقرارهم. وبصريح العبارة فان الدولة العثمانية وكذلك الادارة الجمهورية التي جربت التهجير لم تنجح في ذلك، لان عملية التهجير ستكون سبباً لعودة العديد من المظالم. فالدولة ستجد نفسها عاجزة أمام الاتهامات التي يتبادلها الخصوم فلا تستطيع التفريق بين الحق والباطل والعدل والظلم فتشتت قواها وتعجز عن الحل وتكون آلة للباطل والظلم. وان تاريخنا التركي مليء بالعديد من الأمثلة على ذلك"[٦٠]. ومع صحة هذه الانتقادات، الا انه تجدر الاشارة الى انها كانت في سياق المزايدات السياسية ومعارضة حكومة حزب الوطن الام ليس الا.

وفي العام ١٩٩٨ قامت لجنة الهجرة في البرلمان التركي بتشكيل فريق من أعضاء البرلمان التركي، مثلوا اغلب الأحزاب السياسية التركية، لإعداد تقريراً عن الهجرة في جنوب شرق تركيا. استغرق إعداد التقرير ٦ أشهر وجاء في ١٧١ صفحة، بعدها تمت مناقشته في البرلمان التركي. لقد تضمن التقرير المذكور اراءاً جريئة، رغم ان ٢٠ نائباً من مجموع ٥٥٠ نائب حضروا جلسات المناقشة[٦١]، حيث ورد في جانب منه "بانه ومنذ عام ١٩٩٠ وفي عدة اقاليم حرم على الفلاحين رعي اغنامهم ومواشيهم في المراعي مما ادى الى حرمانهم من مصدر عيشهم الوحيد، وقد اصدر مكتب الحاكم العرفي اوامر باخلاء المناطق السكانية استناداً الى القانون رقم ٢٩٣٥..." واشار الى ان ٨٥% من الهجرة من تركيا الى المانيا مصدرها الولايات الجنوبية الشرقية. وكان للتقرير اصداء كبيرة حتى في خارج تركيا حيث طلب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الديمقراطية وحقوق الانسان جون شاتوك نسخة من التقرير، كما طلبت المانيا ودول اخرى في الاتحاد الاوربي نسخاً من التقرير المذكور[٦٢].

الملخص

وجهت بعض الاوساط في الادارة الامريكية، وعلى راسها العديد من اعضاء الكونكرس الامريكي ومنظمات حقوق الانسان ووسائل الاعلام الامريكية انتقادات كثيرة الى اسلوب تعامل تركيا مع المسالة الكوردية وانتهاكاتها الواسعة لحقوق الانسان في جنوب شرق البلاد. وقد شكلت هذه الانتقادات ضغطاً لا يستهان به على الادارة الامريكية في موضوع المساعدات والمبيعات العسكرية الى تركيا. وتجدر الإشارة هنا ايضاً الى ان المواقف كانت تختلف داخل الادارة الامريكية حول هذا الموضوع. ففي حين كانت تقارير وزارة الخارجية الامريكية تتناول، منذ العام ١٩٨٨، انتهاكات حقوق الانسان في تركيا، فان هذا الامر لم يكن بالاهمية ذاتها لوزارة الدفاع الامريكية التي كانت تنظر الى الامور من زاوية استراتيجية في المقام الاول.

ورغم ان جهود الكونغرس الامريكي والإدارة الأمريكية، الخجولة، في إقناع تركيا بالقيام بالإصلاحات السياسية التدريجية، والاستجابة لبعض المطالب الكُردية المعتدلة، قوبلت بكثير من الرفض وعدم القبول والشك والريبة من قبل الأتراك، الذين واجهوا الامر في كثير من الأحيان بالتهديد بتاثير ذلك على العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين، الا ان غلبة المصالح الإستراتيجية جعلت تلك التصريحات تقليداً في أقوال وبيانات الساسة الأتراك حتى من هو في مناصب حكومية. وبقيت المصالح الإستراتيجية تفرض نفسها بسرعة وبقوة لدى كل منعطف يحدث في علاقاتهما.

لم تكن مواقف الكونغرس المؤيدة لقضايا حقوق الإنسان في تركيا والمتعلقة اغلبها بالكُرد، مبدئية في حالات كثيرة بل كانت قي كثير من الأحيان تخضع لمصالح آنية وحسابات قابلة للمساومة. فمثلاً عندما أرادت تركيا شراء ٥٠ طائرة مروحية من نوع بلاك هوك، قام الكونغرس بالاعتراض على الصفقة التي بلغت قيمتها ٤٦٠ مليون دولار بسبب

انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان. وكان السناتور كريس دود Chris Dodd من ولاية كونكتيكت-Connecticut، من ابرز المساندين لتمرير الصفقة كونه ينتمي الى نفس الولاية التي تصنّع ذلك النوع من المروحيات. الغريب في الأمر ان كريس دوود كان من ابرز المهتمين بتحسين موضوع حقوق الإنسان في السلفادور واشترط للموافقة على تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية الى السلفادور ان تقوم الأخيرة بخطوات ملموسة في تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. غير انه وافق على تغيير موقفه في مقابل ان يوافق الجمهوريون في الكونغرس على بيع تركيا مروحيات بلاك هوك. والمثير للسخرية في الامر ان التصويت بشان بيع تلك المروحيات الى تركيا جرى في نفس اليوم الذي درب فيه الأمريكان وحدة من الجيش السلفادوري ذبحت ستة من الرهبان المسيحيين واثنين من العمال في سان سلفادور(٦٣).

الهوامش

(١) ينظر:

Carol Migdalovitz, "Turkey: Issues for U.S. Policy", P.64.

(2) Makiko Ali, Op. Cit., P.59.

(3) Turkish Daily News, 4 august 1994;

سالار اوسى ويوسف ابراهيم الجهماني، المصدر السابق، ص ٨٤.

(٤) ينظر:

U.S. Military Aid and Arms Sales to Turkey, (Fiscal years 1980 – 1999), via at (http://www.fas.org/asmp/library/reports/turkeyrep.htm#execsum) ; Carol Migdalovitz, "Turkey Issues for U.S. Policy", P. 66.

(5) Human Rights Watch, " The Human Rights Picture in Turkey Grew Worse During 1995" via at: (http://www.hrw.org/reports/1995/WR95/HELSINKI-16.htm#P655_198257).

(6) Arming Repression: U.S. Arms Sales to Turkey. During the Clinton Administration, Pp. 10-11.

(7) Human Rights Watch, " The Human Rights Picture in Turkey Grew Worse During 1997" via at: (http://www.hrw.org/reports/1997/WR97/HELSINKI-17.htm#P674_209013).

(8) Arming Repression: U.S Arms Sales II…; Human Rights Watch, " The Human Rights Picture in Turkey Grew Worse During 1996" via at: (http://www.hrw.org/reports/1996/WR96/Helsinki-19.htm#P960_193943).

(9) Human Rights Watch, " The Human Rights Picture in Turkey Grew Worse During 1995" via at: (http://www.hrw.org/reports/1995/WR95/HELSINKI-16.htm#P655_198257).

(10) Human Rights Watch, " The Human Rights Picture in Turkey Grew Worse During 1995" via at: (http://www.hrw.org/reports/1995/WR95/HELSINKI-16.htm#P655_198257).

يجب التنوية هنا الى أن القيود الامريكية على صفقات السلاح الى تركيا كانت محكومة أيضاً بالميزان العسكري بين تركيا وجارتها اليونان، إذ راعت الادارة الامريكية، فضلاً عن الكونغرس الذي يحتضن لوبي يوناني قوى، عدم الاخلال ذلك التوازن. ينظر:

Carol Migdalovitz, "Turkey: U.S. Sale of Helicopters", P.67.

(11) Human Rights Watch, " The Human Rights Picture in Turkey Grew Worse During 1995" via at: (http://www.hrw.org/reports/1995/WR95/HELSINKI-16.htm#P655_198257).

وللاطلاع على نص التقرير انظر:

U.S. DEPARTMENT OF STATE (BUREAU OF EUROPEAN AFFAIRS), Report on Allegations of Human Rights Abuses by the Turkish Military and on the Situation in Cyprus, 95/06/01. Via at: *(http://www.fas.org/asmp/profiles/turkey_cyprus_1995.txt*).

(12) Human Rights Watch, " The Human Rights Picture in Turkey Grew Worse During 1996" via at: (http://www.hrw.org/reports/1996/WR96/Helsinki-19.htm#P960_193943).

(13) Carol Migdolovit, "Turkey: U.S. Sale of Helicopters", p.

(14) Sabri Sayari, Turkey and U.S…, P. 36.

(15) Michael M. Gunter, The Kurds…, p. 107.

(16) Carol Migdalovitz, U.S. Sale of Helicopters, P. 69.

(17) Philip Robins, Suits and Uniforms, P. 198.

(18) Ibid.

(19) Carol Migdalovitz, "Turkey: U.S. Sale of Helicopters", P.70.

(20) Philip Robins, Suits and Uniforms, P. 198.

(21) Department of State, U.S Military Equipment and Human Rights Violations, report

submitted to the Chairman of the Senate Foreign Relations Committee on 1 July 1997, pursuant to Senate Committee Report 104-295, accompanying H.R. 3540. Via at: (http://www.fas.org/asmp/profiles/turkey_dos_USweapons.htm).

(22) Human Rights Watch, " The Human Rights Picture in Turkey Grew Worse During 1998" via at: (http://www.hrw.org/worldreport/Helsinki-23.htm#P1117_264948).

(23) Kevin McKiernan, "Turkey's War on Kurds", P. 29.

(24) Kevin McKiernan, "Turkey's War Kurds", Pp.29-30; "Kurdish Question in Turkey, The U.S-Turkish Military Relationship", Via at: (www.mtholyoke.edu).

(25) Kevin McKiernan, "Turkey's War Kurds", P. 30.

(26) Henri J. Barkey, "The Endless pursuit", P.227.

(27) Kevin McKiernan, "Turkey's War Kurds", P.30.

(28) Washington Post, 31 December, 1998.

(29) Henri J. Barkey, "The Endless pursuit", P.227.

(30) Ahmet Turk and Layla Zana, "Testify Before The Helsinki Commission in the United States congress, 17 May, 1993, Via at: (www.kurdistan.org/washington/Turk-2and.html).

(31). The Kurdish Parliament in Exile and The United States congress, Congress of the United States, Hous of Representatives, Washington, DC 20515, 6 October, 1995. Via at: (www.kurdistan.org/Washington/letcon.html).

(٣٢). شمس الوطن، العدد (٤)، ٣ شباط ١٩٩٦.

(33) House Concurrent Resolution 136, 10uth congress, 2D Session, 25 January, 1996. Via at: (www.kurdistan.org/washingtion/hous.html).

(34) Ibid.

(35) Ibid.

(36) House Concurrent Resolution 136, 10uth congress, 2D Session, 25 January, 1996. Via at: (www.kurdistan.org/washingtion/hous.html).

(37) House Concurrent Resolution 136, 10uth congress, 2D Session, 25 January, 1996. Via at: (www.kurdistan.org/washingtion/hous.html).

(38) The Second Kurdish cease – Fire and the United States Government, Congress of the United States, House of Reprehensive, Washington, D.C 20515, 25 March, 1996. Via at: (www.kurdistan.org/wqhsington/Leticong.html).

(39) Ibid.

(٤٠) اتفاقية الجمعة الطيبة او اتفاقية بلفاست، وتسمى احيانا اتفاقية ستورمونت Stormont تم توقيعها في ١٠ نيسان ١٩٩٨ لوضع حد نهائي للنزاع في ايرلندا الشمالية من خلال تحقيق التعايش السلمي بين طوائفها من جهة، وبينها وبين جمهورية ايرلندة من جهة اخرى. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متاحة على الموقع الالكتروني التالي:
(http://ar.wikipedia.org/wiki/) .

(41) "The Kurdish Cease – Fires An Opportunity; It should Not be Squandered", 9 October, 1998, Via at: (www.kurdistan.org/washington/bFspeaks.html).

(42) "The Statement of Congressman Bob Filner on the occasion the Inauguration of the National Congress of Kurdistan in the house Representatives", Washington. DC, 20 May 1999. Via at: (www.kurdistan.org/washington/Filner-nck.html).

(١) سالار اوسى و يوسف ابراهيم الجهماني، المصدر السابق، ص ٨٥.

(43) "Free Leyla Zana", The speech below was delivered by congressman Frank Pallon of New Jersey, Hous Floor-United States. Congress, 1 May, 1994. Via at: (www.kurdistan.org/washington/speech2.html).

(44) "U.S. Congressman Bob Filner (D) Supports Self-Determination for the Kurds," the speech delivered before a crowd of 200 people in San Diego, 23 August, 1997. Via at: (www.kurdistan.org/washington/filnerb.html).

(45) "Statement by Rep. Fran Pallone", Jr.(D-NJ). Via at: (www.kurdistan.org/washington/Pallone.html).

(46) Congressional letter to president Clinton Signed by 153 Members of Congress, 30 October, 1997. Via at: (www.kurdistan.org/153html).

(47) Congress woman Elizabeth Furse (D-OR), Floor of the House of Represents, 13

November, 1997. Via at: www.kurdistan.org/washington/Furse137.html.

(48) "Congress woman Elizabeth Furse Condemns Turkey for Giving Leyla Zana Additional Prison Time, 9 October, 1998. Via at: (www.kurdistan.org/washington/efspeaks.html).

(49) "Letter Form Rep. Porter, Nominating Leyla Zana For the Nobel Peace Prize", 23 January, 1998. Via at: (www.kurdistan.org/portnobel.html).

(50) The Washington Post, 29 October, 1996.

(51) Michael M. Gunter, The Kurds…, P.108.

(52) "Stop the Deportation of Kani Xulam, Congress of the United States, Washington, DC 20515, 15 July, 1996. Via at: (www.kurdistan.org/washington/Letcon3.html).

(53) Kevin McKiernan, The Kurds: A People in Search of Their Homeland, St. Martin's Press, New York, 2006, P. 82.

(54) Henri J. Barkey, "The Endless pursuit", P. 225.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل عن اللوبيات اليهودية–الامريكية المساندة لتركيا داخل الكونغرس ينظر:

Robert Olson, Turkey's Relations with Iran, …, Pp. 131-137; Henri J. Barkey, "The Endless pursuit", Pp. 226-227.

(56) Robert Olson, Turkey's Relations with Iran, …, P.137.

(٥٧) ابراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ص ٣٤٢-٣٤٣.

(٥٩) ابراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص ٣٤١.

(٦٠) اثار التقرير ردود فعل غاضبة جدا في داخل البرلمان التركي وخارجه، فمثلاً اعترض نواب من حزب الوطن الام وحزب الطريق القويم، اثناء قراءة التقرير، وصاحوا من اماكنهم قائلين: "اية هجرة؟ واية قرى هجرت؟"، عندها رد عليهم نائب رئيس البرلمان التركي كاميران كنج قائلاً "اذا كنتم تريدون رؤية القرى المهجرة تعالوا معي الى تونجلي [درسيم] وشاهدوا الهجرة والحصار الاقتصادي المفروض على المنطقة". كما انتقد التقرير وزير الداخلية التركي مراد باشيسكي اوغلوا. ينظر،

Turkish Daily News, 3 Jun, 1998.

(61) Ibid.

(62) Kevin McKiernan, The Kurds: A People in Search of Their Homeland, St. Martin's Press, New York, 2006, P. 82.